Algeria between two attempts for development: conditions of success and reasons for failure

الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الإخفاق

الدكتور / عبد الرحمن تومي/أستاذ محاضر، محلل اقتصادي ورئيس تحرير دورية "دراسات اقتصادية"

Maf. algerie @gmail.com

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received :25/9/2019
Accepted :8/5/2019

الملخص

سجلت الدولة الجزائرية محاولتين من أجل التنمية، بهما أرادت القضاء على كل مخلفات الاستعمار الفرنسي، من فقر وجهل وأمراض وحرمان من أبسط ضرورات الحياة، كما عملت جاهدة على أن تكون دولة لها مكانة في صفوف الدول الصاعدة على الأقل، لما حباها الله من موارد مادية ومالية وبشرية، وموقع جيو استراتيجي، قلت مثيلة في العالم، بالنسبة لمساحتها الجغرافية الكبيرة وتنوع تضاريسها الطبيعية، وترتيبها المتقدم في الطاقة والحديد خاصة، والكوادر المتخصصة، وكذا تاريخها النضالي الذي بات إنموذجا لكثير من الدول التي حدت حدوها في نيل استقلالها، ونظرا لكون مسيرة التنمية تجاوزت النصف قرن، باعتبار أن الاستقلال كان في عام 1962م، والواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يكن في المستوى المطلوب، يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تقف حائلا أمام تحقيق تنمية مستدامة تساعد على الإقلاع نحو مصاف الدول المتقدمة، هذا ما جعلنا نعرض مشكلة البحث محل البحث للوقوف على شروط نجاح التنمية من جهة، وأسباب الإخفاق من جهة ثانية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التنمية، شروط النجاح، أسباب الفشل، برامج التنمية، الأزمة، الاقتصاد الجزائري.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.113
Pages: 426- 444

المقدمة

عاشت الجزائر منذ استقلالها في سنة 1962م إلى الآن تجربتين تنمويتين، فكانت الانطلاقة سنة 1967م، إذ تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية ذات توجه اشتراكي، تعد المؤسسة العمومية فيه بمثابة العمود الفقري لإستراتيجية التصنيع الثقيل والمستمدة من نظرية الصناعات المصنعة لصاحبها جيستان دو برنيس. وتميزت هذه الإستراتيجية بارتفاع معدل الاستثمار الموجه في جزء كبير منه للقطاع الصناعي على حساب بقية القطاعات، إلا أن هذه الإستراتيجية التنموية لم تعط النتائج المرجوة.

وبالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تجلت بصورة واضحة بعد انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986م، بدأ التفكير في تغيير الإستراتيجية التنموية. واتضح هذا التوجه ابتداء من سنة 1994 حين لجأت الجزائر تحت ضغط المديونية الخارجية إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض على البلد اعتماد برنامج التعديل الهيكلي.

الملاحظ أن كلتا التجربتين لم تسمحا بتحقيق نتائج كبيرة في مجال إنتاج الثروة، إذ بقي الاقتصاد الجزائري مرتبطا إلى حد كبير بإنتاج وتصدير المحروقات.

مشكلة البحث

تكمن في الإجابة عن السؤال الاتي: ما هي الأسباب الجوهرية التي تقف وراء فشل محاولتين من أجل التنمية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية محل البحث، نستعين بالأسئلة الفرعية الاتية:

1. ما هي الإستراتيجية التنموية التي أخذت بها الجزائر بعد الاستقلال
2. ما هي نقاط الضعف التي عملت على إفشال هذه الإستراتيجية
3. هل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق كان خيارا أم ضرورة اقتضتها ظروف معينة
4. ما هي أهم العقبات التي حالت دون تحقيق نهضة تنموية تجعل من الجزائر في مصاف البلدان الصاعدة.

فرضيات البحث

1. النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر حقق أهداف التنمية المستدامة
2. إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني جنب الجزائر من أزمة متعددة الأبعاد.
3. العمل بقواعد اقتصاد السوق ساعد على تحرير الاقتصاد الجزائري من تبعية المحروقات

الهدف من البحث

يهدف البحث الحالي الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها على النحو الاتي:

1. تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي صاحبت تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي
2. الوقوف على النتائج الاقتصادية ولاسيما النتائج الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها مرحلة الاشتراكية بصفة عامة.
3. التعرف على برامج الإصلاح التي رافقت مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
4. الوقوف على العوائق التي حالت دون النهوض بالقطاعات المنتجة إلى مستوى تكون فيه بديلة عن قطاع البترول.

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة، كونه يقدم لنا بالأرقام والتحليل الوضعية التي هو عليها الاقتصاد الجزائري إلى حد بعيد، لذلك سوف نورد بعض النقاط التي تعزز هذه القناعة، على النحو الاتي.

1. كونه يصف تجربتين تنمويتين بما لهما وما عليهما
2. يحدد البحث الحالي أسباب الفشل للتجربة الأولى، والعوائق التي تعترض التجربة الثانية، على الأقل خلال مدة البحث.
3. يقدم نتائج وتوصيات تساعد صناع القرار على الاستئناس بها.

قيمة مضافة للمكتبة الجزائرية خاصة والعربية عامة، يكون مرجعا للطلبة والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب القوية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع هي:

1. تحديد الأسباب الموضوعية وغير الموضوعية التي كانت ولا زالت حجر عثرة أمام انتقال الجزائر من الاقتصاد الممول بالريع الى اقتصاد يمول بالإنتاج.
2. الموضوع المبحوث يدخل ضمن تخصص الباحث في التحليل الاقتصادي.

المنهج المتبع في البحث

اعتمدنا في بحثنا للموضوع محل الدراسة، على المنهج التاريخي، كون الظاهرة مرتبطة بأحداث مضت تمثلها معطيات تفسر مراحل زمنية سابقة، كما تم توظيف المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف العناصر التي لها علاقة بالموضوع، دون الإخلال بها. هذا وقد استعان الباحث بالمنهج التحليلي، لاسيما عند تحليل بعض المعطيات أو تفسير للنتائج.

حدود البحث

يتميز البحث الحالي بحدود مكانية وحدود زمانية

1. الحدود المكانية: يقتصر البحث على بلد الجزائر دون غيره من البلدان، لأن الموضوع يهم الجزائر فقط، خاصة من حيث المعطيات.
2. أما الحدود الزمانية: فقد قسمت الى مرحلتين انسجاما مع النظام الاقتصادي الذي تبنته الجزائر، إذ تبدأ المرحلة الأولى من سنة 1967 إلى غاية 1989، بينما تبدأ الثانية من 1990 إلى نهاية 2018.

المحور الأول/ المحاولة التنموية الأولى (1967-1989)

وهي المدة التي استغرقت اثني عشر سنة (1967-1989)، وكانت حينها أربع استراتيجيات تنموية عالمية تعد إنموذجا لمعظم البلدان. إذ كانت نظرية التجارة بقيادة بريطانيا ونظرية رأسمال الدولة التي دعى اليها الاتحاد السوفيتي السابق، ثم نظرية النمو بالصادرات المعتمدة من بلدان جنوب شرق آسيا، وأخيرا نظرية السوق، أو ما يسمى بدولة الرفاهية التي تزعمها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان".

يمكن أن نصنف الرؤية التنموية للقادة الجزائريين خلال هذه المدة، على أنها مزيج من الاستراتيجيات الثلاث الأولى بآليات أقرب إلى النظام الاشتراكي وأنموذج الصناعات المصنعة. نميز في هذه المحاولة مرحلتين، هما مرحلة (1967-1978) ومرحلة (1980-1989).

الفرع الأول: مرحلة (1967-1978)

تميزت هذه المرحلة بإجراءات هامة تمثلت في:

1. إرساء قواعد التخطيط الاقتصادي
2. التأميم في مختلف القطاعات (احتكار الدولة)
3. تطبيق نظام التسيير الذاتي والثورتين الصناعية والزراعية.
4. الشرعية الثورية وفق نظام الحزب الواحد.

أما من حيث النتائج فقد عرفت مرحلة (1967-1978) في المسار التنموي الجزائري تحقيق نتائج إيجابية وأخرى لا ترقى إلى مستوى الآمال كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (1) بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمدة: 1967 - 1978

نتائج مشجعة %		نتائج غير مرغوبة	
معدل النمو الاقتصادي	07	يشكل القطاع الخاص	%05.0
معدل الاستثمار العمومي	45.7	نسبة الاستثمار في الفلاحة	% 08.8
ارتفاع الناتج الداخلي الخام الصناعي	65	ارتفاع الديون الخارجية في مطلع 1979 (مليار $)	19.4
انخفاض التضخم	07		
انخفاض البطالة	22		

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ــ الواقع والآفاق ــ، مركز البصيرة للدراسات والبحوث التعليمية، القبة، الجزائر 2011 .ص 20.

إن أهم الملاحظات التي يمكن استنتاجها من الجدول اعلاه، نوردها على النحو الاتي.

1. معدل الاستثمار العمومي كان مرتفعا للغاية (45.7 %) وهو ما ساعد الى حد بعيد في تسجيل معدل نمو ب 7% والذي انعكس بدوره (الاستثمار العمومي) على تقليص معدل البطالة، اذ كان في حدود 45% قبل تنفيذ المخطط الثلاثي (1967 - 1969). كما انعكس ايجابا على ارتفاع الناتج الداخلي الخام في القطاع الصناعي.
2. تراجع دور القطاع الخاص في عملية الاستثمار، بعد ما كان يشكل أكثر من 70 % عشية الاستقلال (1962)، مما يفسر هيمنة النموذج الاقتصادي الاشتراكي.
3. كما أن النسبة الضعيفة للاستثمار في القطاع الفلاحي، تفسر التركيز الواضح على الصناعات المصنعة دون غيرها من القطاعات، وهذا توجه دفعت الجزائر مقابله ثمنا غاليا في تأمين الغذاء.
4. معدل الديون الخارجية يعتبر رقما قياسيا (19.4 مليار$ امريكي) آنذاك . وهو ما يعكس متطلبات التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، كما ان السياق التاريخي لإستراتيجية الديون من البلدان المانحة ومحاولة اغراق البلدان المتخلفة فيها كان مناسبا.

الفرع الثاني: مرحلة 1980- 1989

تميزت مرحلة 1980-1989 من التجربة التنموية الأولى للجزائر بإعادة النظر في كيفية تشغيل الاقتصاد، من خلال السعي الى معالجة الاختلالات السابقة، وهذا بالاهتمام أكثر بالقطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل، والاهتمام بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته. وتم ذلك من خلال اعتماد برنامج إعادة الهيكلة في جانبيه العضوي والمالي.

الفقرة الأولى: أهم الإجراءات المتخذة خلال المدة 1980- 1984م والنتائج المترتبة عنها

أولا: أهم الإجراءات المتخذة خلال المدة 1980 -1984

شهدت المدة 1980 -1984 تطبيق المخطط الخماسي الأول، إذ تم التركيز أساسا على إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية[1].

1. الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الجزائرية

تم في إطار هذه العملية تفكيك للمؤسسات العمومية، إذ انتقل عدد هذه الأخيرة من 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة، بحجة اللامركزية في التسيير والتحكم أكثر في الرقابة على الانفاق، هذا في غياب شبه كلي للكادر البشري الذي يؤطر هذه العملية.

2. إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الجزائرية

تعتبر هذه العملية نتيجة حتمية للهيكلة العضوية، اتسمت بضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات، وشبه انعدام للحافز.

3. هيكلة الاستثمارات

والتي تعني إعادة النظر في توزيع الأغلفة المالية على القطاعات، فكانت نتيجة هيكلة الاستثمارات العمومية، أن تراجع الوزن النسبي للاستثمارات في القطاع المنتج لصالح قطاع الإسناد. وهي حقيقة يمكن الوقوف عليها من خلال الجدول الاتي.

[1] المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 الذي يحدد أهداف إعادة الهيكلة

جدول (2) : الوزن النسبي للاستثمارات في قطاعي الإنتاج والإسناد

السنة	قطاع الإنتاج	قطاع الإسناد	المجموع النسبي	المجموع القيمي (مليار دج)
1979-67	% 69.1	% 30.9	100	274.13
1984-80	% 49.6	% 50.4	100	344.81

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر العاصمة، 1993 . ص 50.

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها هي تهميش القطاع الصناعي بشكل أكبر، إذ كان الغلاف المالي يشكل 69.1 % للمدة 67 -- 1979 لينتقل إلى 49.6 % للمدة 80 -1984 فقط.
والعكس نجده في البنى التحتية (قطاع الإسناد)، إذ انتقل من 30.9 % للمدة 67 -1979 ليرتفع الى 50.4 % مع نهاية المدة 80 -1984.

شكل بياني (1) : انتقال الوزن النسبي من القطاع المنتج إلى قطاع الإسناد

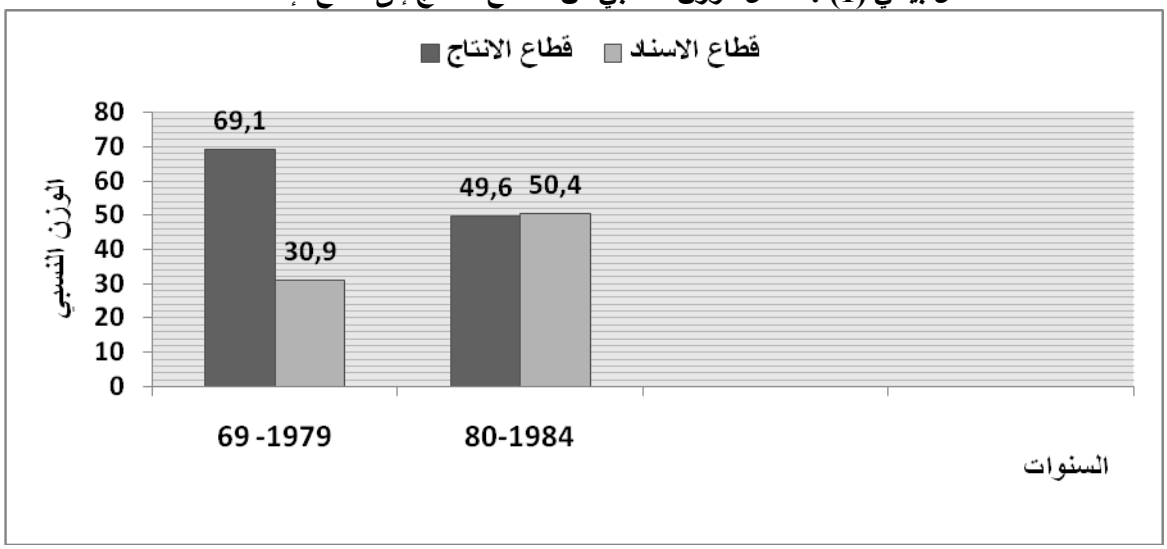

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص 23

يتبين من الشكل السابق أن القطاع المنتج كان يحظى بالأولوية القصوى في المرحلة 69 -1979، إذ بلغ الفرق في الوزن النسبي ما يعادل 38.20 % لصالح قطاع الإنتاج، لكن ما لبثت ان تغيرت لصالح قطاع الإسناد في المرحلة 80-1984. وهو ما يفسر تعطل القطاع المنتج عن أداء دوره السابق.

ثانيا: نتائج تطبيق المخطط الخماسي الأول في الجزائر (1980 -1984)

إن أهم نتيجة تحققت من تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) هي عدم القدرة على تموين كل من الجهاز الإنتاجي واستهلاك المواطن، فضلا عن عدم القدرة على التمويل الذاتي (التنمية والاستثمار) وكنتيجة لهذا السبب، سجل النمو تراجعا ملحوظا.

جدول (3) تراجع معدل النمو الاقتصادي للمدة 80 ـــ 1984

السنة	1979	80	81	82	83	1984
معدل النمو%	07	6.2	5.0	4.9	4.5	4.0

المصدر : عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 25

من خلال الجدول تستنتج معي التدهور الذي أصاب معدل النمو الاقتصادي السنوي، إذ سجل المدى العام خسارة 2.2 نقطة مئوية وذلك بسبب النقص الفادح الذي أصاب الغلاف المالي الموجه للقطاع المنتج.

الفقرة الثانية: اعتماد المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989) وظهور بوادر الأزمة

تعد أهداف المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989) تكملة للأهداف التي شهدها المخطط السابق، غير أن المفاجئة كانت نكسة قوية تمثلت في صدمة انهيار أسعار الطاقة، إذ تهاوت إلى 10 $ / برميل كمتوسط لسنة 1986، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 50 % مقارنة بمستوى أسعار عام 1980. وتزامن انخفاض أسعار النفط مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40 % خلال نفس السنة. وكانت نتيجة هذا الوضع تراجع عائدات الطاقة بشكل مطرد بين سنتي 86 و 87 بنسبة 39% ثم 31 % على التوالي.

وعلى صعيد المديونية الخارجية للجزائر، فقد تميز الوضع بالثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية، مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف. إذ انتقلت الديون الخارجية للجزائر من 17.5 مليار $ سنة 1985 إلى 25.8 مليار $ سنة 1989. ونظرا لكون متوسط مدة السداد لم يكن يتجاوز التسع سنوات، لكون غالبية الديون تجارية وقصيرة الأجل، فقد انتقلت خدمات الديون من 4.79 مليار $ سنة 1985 إلى 7.01 مليار$، كما يوضحه الجدول الاتي.

جدول (4): وضعية الدين الخارجي للجزائر مع تطور خدمات الدين للمرحلة 85 - 1989

السنة	1985	86	87	88	1989
الدين الخارجي	17.5	21	24.7	25.10	25.8
خدمات الدين الخارجي	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01

المصدر: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 30

إن هذا التطور المذهل للدين الخارجي كان حتمية، أملتها مقتضيات التنمية من جهة والخدمات الاجتماعية التي زاد الطلب عليها من جهة ثانية. كما كان للعامل السياسي تأثير إضافي زاد من وثيرة التطور نحو الأعلى، ونظرا لكون متوسط فترة السداد كان غير مناسب، كما مر بنا سابقا، زاد من تفاقم خدمات الديون.

شكل بياني (2) الاتجاه العام للديون وخدمات الديون الخارجية (مليار $) أمريكي

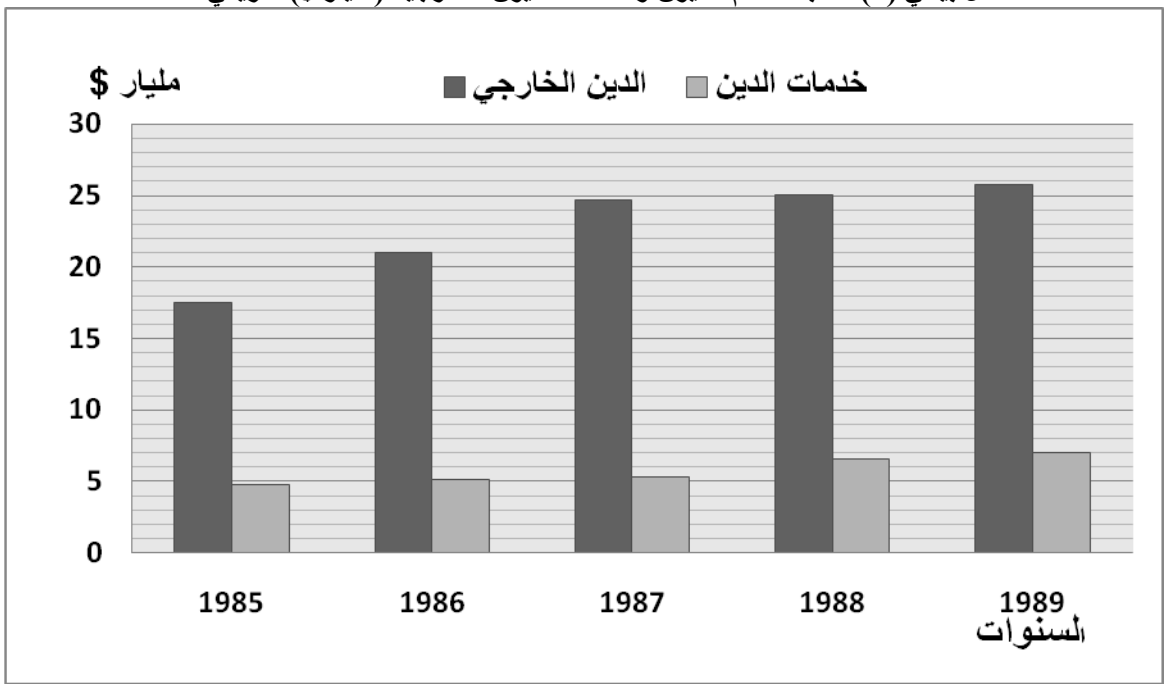

المصدر: عبد الرحمن تومي، مرجع سب ذكره، ص 30

كما شكلت خدمة الديون بالنسبة للصادرات هاجسا مقلقا للسلطات الجزائرية، إذ وصل معدل متوسط المدة إلى 60.58 %، وبلغ ذروته سنة 1988 إذ سجل ما لا يقل عن معدل 80.30 % .هذا العامل كان له الأثر الواضح على كل من مؤشر النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات ومعدل صرف الدينار الجزائري.

جدول (5) أثر الديون الخارجية على بعض المؤشرات

السنة	1985	86	87	88	1989
مؤشر النمو الاقتصادي %	5.4	3.1	0.8 -	2.0 -	3.4
مؤشر رصيد ميزان المدفوعات (مليار د ج)	5.17	15 -	0.3	10.9 -	11.8 -
مؤشر سعر صرف الدينار (د ج / $)	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61

المصدر: الجمهورية الجزائرية، البنك المركزي،(التقرير السنوي 1990 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، الجزائر العاصمة 1990، ص 215.

جراء الارتفاع الملاحظ في خدمة الديون، هذا قلص من عائدات المحروقات التي تشكل العصب الرئيسي في تمويل البرامج، ونظرا لتقليص الغلاف المالي للاستثمار، بدأ التراجع يبرز على مستوى معدل النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات.

يضاف الى ذلك ما شهدته الجزائر من أحداث سياسية سنة 1988، كان لها الأثر البالغ على كبح النشاط الاقتصادي، لذلك كانت النتائج مخيبة للآمال.

و كما تلاحظ معي كانت سنتي (88- 89) تسجل رصيدا سالبا في ميزان المدفوعات بسبب ثقل الديون، مما انعكس على تدهور قيمة الصرف للعملة الوطنية.

الفقرة الثالثة: الأسباب السياسية للأزمة

نعتقد أن الأسباب السياسية للأزمة تتمثل في الخطاب السياسي الإيديولوجي والمادة 120 من الدستور وكذا تغييب البعد الثقافي.

أولا: الخطاب السياسي الإيديولوجي

ام الخطاب السياسي الإيديولوجي للنظام الجزائري خلال المدة محل البحث على فكرة وجود ارتباط بين السلطة والشعب، وأن النظام في خدمة هذا الشعب، وأن الثورة من الشعب وإلى الشعب والتوزيع العادل للثروة وأن الاشتراكية اختيار شعبي لمنهج تنموي بأبعاده الثلاثة.

ثانيا: المادة 120 من الدستور الجزائري

تنص المادة 120 من الدستور الجزائري على أن المسؤوليات العليا في مؤسسات الدولة، لا يمكن أن تكون إلا للمنخرطين في الحزب الواحد. أدى هذا السلوك إلى ظهور خلايا حزبية على مستوى المؤسسات والوحدات، تباشر سلوكيات إدارية ديكتاتورية، تحولت الدولة بسببها إلى طاردة أو مهمشة للكفاءات غير المتحزبة.

ثالثا: تغييب البعد الثقافي

شهدت المدة 1967 ـ 1989 تهميش ومطاردة والتضييق على المكونات الثلاثة للشخصية الجزائرية (الدين، اللغة، التاريخ) حيث أضحت توظف في غير محلها، فما كان إلا أن أصيبت باختلالات توازنيه عميقة، تحولت مع مر الزمن إلى ورشة كبيرة تنتج التطرف والتمرد والانسلاخ وحتى الاستلاب الفكري.

وكانت أهم نتيجة للمرحلة وأخطرها، هي انفجار المجتمع سنة 1988، والذهاب إلى إصلاحات عاجلة وعميقة تمس بالدرجة الأولى دستور 1978.

المحور الثاني/ التجربة التنموية الثانية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

الفقرة الأولى: الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر خلال عشرية التسعينيات (1990-1999)

أولا: الصعوبات التي واجهتها الحكومات الجزائرية خلال المدة 1990 -1999

أفرزت الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها الجزائر أربع ملفات ثقيلة وخطيرة لم تستطع كل الحكومات المتعاقبة خلال العشرية معالجتها، أو تجاوزها وهي:

الملف الأول: توقيف التراجع الاقتصادي الحاد وبعث النمو الذي يتناسب مع حجم البطالة. بمعنى الإسراع بوضع آليات تشريعية و تنظيمية تكون حلا للانسداد والتدهور الأمني الذي آلت اليه البلاد، ومن ثم العودة الى ممارسة النشاط الاقتصادي على الأقل بوتيرة تعيد النمو الاقتصادي الى تسجيل معدل موجب، من خلال عملية الاستثمار للقطاعين العام والخاص.

الملف الثاني: البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية، سواء باللجوء الى استدراج الاستثمار المباشر عن طريق حزمة من التحفيزات، أو فتح المجال للشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يمكن تحويل بعض الديون الى استثمارات بميزة استثنائية من خلال التفاوض.

الملف الثالث: إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا ممكن إذا تم معالجة المديونية أو حدث ارتفاع في أسعار الطاقة الدولية مع الاكتفاء باستيراد الأهم قبل المهم، مع العمل على الرفع من طاقة الإنتاج المحلي.

الملف الرابع: وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي، بوصفه متغير مؤثر بقوة يعمل على كبح تطور التنمية. أمام هذا الوضع دخلت الدولة في برامج إصلاحية تميزت بردات أفعال، نظرا لسرعتها ولأن الوضع لا يقبل الانتظار، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ارتبطت هذه الإصلاحات بمناخ غير ملائم تميز باللجوء إلى المنظمات الدولية دون الرجوع إلى الطبقة السياسية، أو الاستفتاء الشعبي، أو إعلام المجتمع المدني بما يحدث من تطورات وقرارات، وحقيقة الوضع الذي آلت إليه البلاد.

ثانيا: البرامج المعتمدة من الجزائر في إطار إصلاحات المدة 1989 - 2000

تبنت الجزائر خلال المدة 1989 -2000 أربعة برامج تعكس حقيقة هذه الإصلاحات وفق ما بات يعرف بإصلاحات "الصدمة"، نذكرها على النحو الاتي:

- برنامج التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي (1989- 1991).
- برنامج التصحيح الهيكلي في إطار هيكلة الديون الخارجية (1991 -1993).
- برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي (1994- 1998).
- برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998 -2000).

كل هذه البرامج كانت قد أنجزت من قبل خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين، بالتنسيق مع خبراء جزائريين، بناء على رسالة النية التي بعثت بها الجزائر، والتي مفادها أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، مما حتم على الجزائر ان تقترض من هذه الهيئات الدولية، خصوصا إذا علمنا أنها كاملة العضوية، وبناء عليه، يحق لها ان تطلب يد المساعدة في وضع البرامج لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني فضلا عن تمويل هذه البرامج ومتابعة تنفيذها. دون الدخول في تفاصيل هذه البرامج، والأغلفة المالية التي رصدت لها، والشروط الواجب التقيد بها، خاصة على مستوى السياسة المالية والنقدية، وسياسة الشغل والمساعدة الاجتماعية. دعنا نقيم هذه المرحلة الحرجة بالمعطيات الرسمية، وهي كافية لتوضيح الصورة التي آلت إليها البلاد.

جدول (6): بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمدة 1993-2000

السنة	1993	97	2000
معدل النمو الاقتصادي %	2.1-	1.1	3.2
رصيد ميزان المدفوعات	0.30	3.4	7.8-
سعر صرف الدينار / الدولار	24.1	58.04	75.30
التضخم %	20.54	06.90	2.34
حجم الديون الخارجية (مليار $)	25.72	31.22	25.26
البطالة %	-	-	29.50

المصدر: وزارة المالية 1997، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1997، بنك الجزائر، جانفي 2000

على الرغم من التنفيذ الصارم لهذه البرامج والصدمة الاجتماعية والاقتصادية التي عايشها الجزائريون تبقى مؤشرات الاقتصاد الكلي مخيبة للآمال، خاصة في سعر صرف الدينار الذي بسبب تدهوره لحق بالمؤسسات الاقتصادية خسائر لا تطاق، مما أجبر الكثير منها على الخروج نهائيا من النشاط الاقتصادي.

ونظرا لكون برامج السياسة النقدية والمالية كانت صارمة، استطاعت ان تحتوي ظاهرة التضخم وتعيده إلى أدنى مستوى. إلا أن حجم الديون الخارجية يبقى مهددا لكل انجاز قد حقق على المستوى الكلي.

وهي كما ترى وضعية لا تحسد عليها الجزائر، جراء الدخول في نفق مظلم لأزمة لم يكن الشعب الغلبان سببا في وجودها بالقدر الذي راهنت أطراف تدعي الشرعية والوصاية،على المضي قدما نحو التطور والحداثة حتى ولو كلف ذلك نصف السكان، بإبادتهم عن آخرهم. وفعلا فقد كلف ذلك مئات الآلاف من الأرواح والمفقودين والثكالى، والمهجرين قصرا داخل وخارج الوطن فكانت الفاتورة صادمة نتيجة هذا التراجع.

ثالثا: التحديات التي واجهت الجزائر في نهاية الألفية الثانية

واجهت الجزائر في نهاية الألفية الثانية ثلاثة تحديات هامة هي التحدي الاقتصادي، التحدي الاجتماعي والتحدي الأمني.

أ - التحدي الاقتصادي ومحاولة تفسير وضع الاقتصاد الجزائري

1- تراجع إنتاج الثروة خلال نهاية الألفية الثانية

شهدت الجزائر مع نهاية الألفية الثانية تراجع في إنتاج الثروة. إذ تراجع معدل النمو الاقتصادي من 4.7 % للمدة 1970 -1985 (كمتوسط) إلى 1.4 % للمدة 1986 – 2000.كما يوضحه الجدول الاتي.

جدول (7) : تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي

السنة	1985 -1970	2000 - 1986
معدل النمو الاقتصادي %	4.7	1.4

المصدر: الجمهورية الجزائرية، البنك المركزي،(التقرير السنوي 2000 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، الجزائر العاصمة، 2000، ص 216

كما كان له الأثر الواضح على تدبدب وتراجع الناتج الداخلي الخام الفردي، كما يبينه الجدول الاتي

جدول (8): تدبدب وتراجع الناتج الداخلي الخام الفردي للمدة 1970-1998

السنة	1970	75	85	89	95	1998
ن د خ الفردي($)	360	850	2560	2270	1200	1376

المصدر: البنك المركزي، مصدر سبق ذكره، ص 220

نستنتج من الجدول أن التدهور في الناتج الداخلي الخام الفردي، جاء أعقاب أحداث 1988 وما تبعها من ملامح الركود الاقتصادي، لتسجل انخفاض بنسبة 46.8% مقارنة بسنة 1985.

شكل بياني(3) تراجع الناتج الداخلي الخام الفردي للمدة 1970-1998

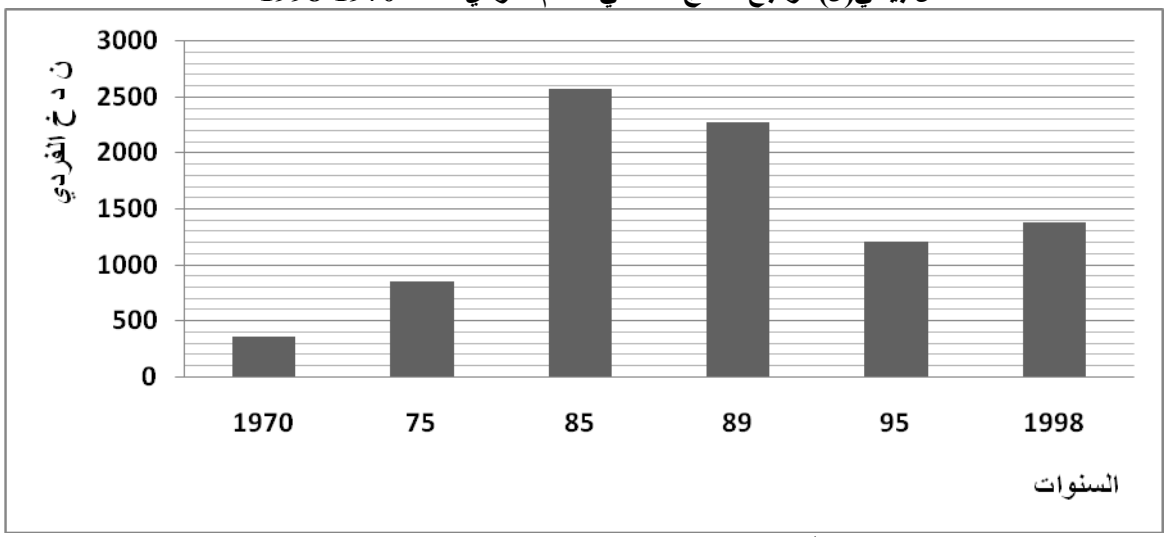

المصدر: إنجاز الباحث، بناء على معطيات الجدول السابق، ص220

وعند مقارنة نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام، مع عينة من البلدان تدرك معي قيمة الفجوة ومستوى التخلف الذي لحق بالاقتصاد الجزائري.

جدول (9): تراجع نصيب الفرد الجزائري من الثروة مقارنة ببلدان مختارة (%)

البلد	1970	1985	1998	2000
الجزائر	1.00	1.00	1.00	1.00
كوريا الجنوبية	0.51	0.83	4.21	5.60
البرتغال	1.46	0.89	6.96	6.99
ماليزيا	0.75	0.72	2.01	2.26
تركيا	0.95	0.49	2.00	1.61
فرنسا	5.37	3.44	14.94	13.58
أمريكا الشمالية	9.38	6.42	19.62	21.14

المصدر: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي،(تقرير حول الجزائر)، مارس 2003، ص 7

من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر كانت تتقدم كل من كوريا الجنوبية، البرتغال، ماليزيا، تركيا، وحتى فرنسا وأمريكا انتزعت منهما نقاط مع نهاية سنة 1985، إذ يصل المعدل المتوسط لسنة 1985 في حدود 0.27 نقطة زيادة على هذه البلدان. لتتغير الصورة بعدها مباشرة في السنوات التي أعقبتها، نظرا للأسباب التي مرت بنا في الصفحات السابقة. هذا على الرغم من أن الجزائر تعد الأولى في معدل الاستثمار العمومي، اذ حققت 32.42 % مقارنة بمعدلات كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (31 %) والمعدل العالمي(27 %)، كما يوضحه الرسم البياني الاتي.

شكل بياني (4): متوسط الاستثمار العمومي للمدة (1971 – 2000) محل الدراسة

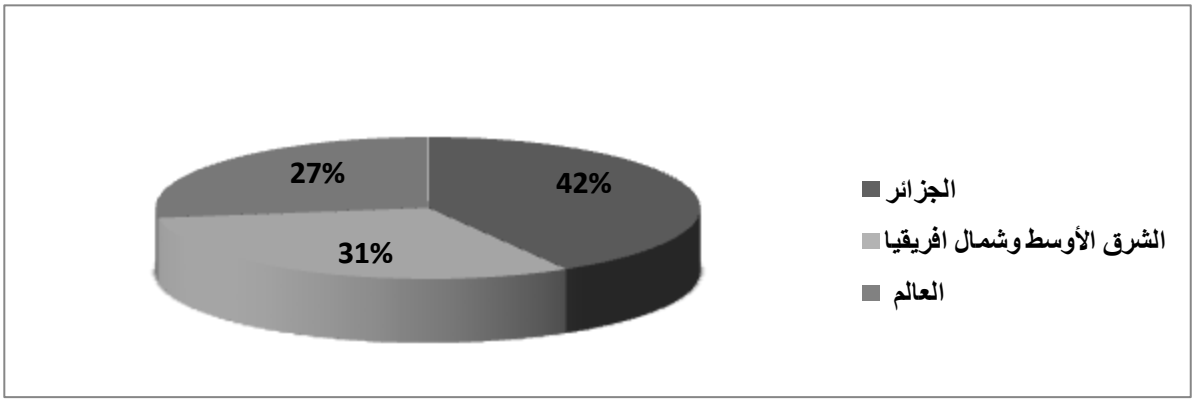

المصدر:صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص7

2 - سبب تراجع إنتاج الثروة في الجزائر خلال نهاية الألفية الثانية

النتائج المحققة في مجال إنتاج الثروة في الجزائر خلال نهاية الألفية الثانية تثير تساؤلات حول أسباب هذا الخلل، ما هي أسباب تراجع معدل النمو، ما هي وجهة الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة، وما هي جدواها الاقتصادية خلال مدة ناهزت الثلاثين سنة.

يجيب صندوق النقد الدولي عن هذه الإشكالية في دراسة له، وأثبت أن الاستثمارات في الرأسمال المادي والبشري كانت على قدم المساواة، وتطورهما كان بنفس السرعة. لكن نقطة الضعف تكمن في التباطؤ الشديد لمؤشر الإنتاج، أي أن معدل الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج اتسم بالسلبية.

جدول (10) : تدني مؤشر الإنتاجية في الجزائر في الحالتين الدنيا والقصوى للمدة 1965 – 2000

السنة	70 - 65	80- 75	90 - 85	2000- 95	2000- 65
الرأسمال البشري	00	9.8	3.5	3.4	4.5
الرأسمال المادي	2.2	10.3	3.0	1.3	4.5
العمل	0.3	6.8	3.0	4.7	3.4
الناتج الإجمالي	6.4	6.2	0.1	3.1	3.8
الإنتاجية					
دنيا	3.0	4.6 -	4.2 -	1.8 -	2.1 -
عليا	5.2	3.2 -	2.6 -	0.3	0.5 -

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص8

من الجدول السابق نستنتج أن إشكالية تدني الإنتاج، تعود بالدرجة الأولى الى تدني الإنتاجية لكل عناصر الإنتاج، فهي تعمل بأقل من طاقتها، بل سجلت متوسط الفترة (1965 - 2000) قيم سالبة، تفاؤلية كانت أو تشاؤمية (- 2.1 و -0.5). نعتقد أن السبب راجع إلى غياب الكفاءة المهنية من جهة وتفشي السلبية الإدارية في التسيير وغياب الرقابة القبلية والتقييم البعدي لمخرجات النشاط الاقتصادي، كما أن الفساد المالي والبيروقراطية والمحسوبية لها نصيبها.

ب - التحدي الاجتماعي الذي واجهته الجزائر خلال المدة 1967 - 2000

واجهت الجزائر عدة تحديات اجتماعية خلال المدة 1967 - 2000 والتي تمثل أساسا في ارتفاع معدل البطالة، إذ قارب 30 %، وكذا تدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليم، وتفاقم أزمة السكن والماء الصالح للشرب ...الخ.

ج- التحدي الأمني الذي عاشته الجزائر

عاشت الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين وضعا أمنيا صعبا، حيث بات الصراع على السلطة لا يفرق بين الجاني والضحية، والراعي والرعية، والحق والباطل، كل طرف يدعي الشرعية، فسبقت الدماء الدموع، ويد التخريب قبل يد البناء، فانهار الاقتصاد وانهارت معه القيم، وغاب القانون فسادت الفوضى لتأكل الأخضر واليابس، إنه مربع الموت والحرق والدمار والتخلف.

الخلاصة

تعبر هذه التحديات وغيرها عن ارتفاع معدل المخاطرة تجاه الرأسمال محليا كان أو أجنبيا. لكن الأهم من هذا، أن نموذج التنمية السابق أفلس سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وعجز عن إحداث طفرة في التنمية بكل أبعادها. كما أن الإصلاحات التي باشرتها الدولة منذ تعديل الدستور سنة 1988 إلى مطلع سنة 2000 من خلال الحكومات المتعاقبة لم تستطع إنجاز ملفا واحدا من الملفات الأربعة السابقة الذكر. وعليه يمكن القول أن فرصة التنمية قد ضاعت بالفعل، ويتحمل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية من تسبب في إضاعتها.

الفقرة الثانية: المحاولة التنموية خلال المدة 2001 -2018

شهدت الجزائر خلال المدة 2001 – 2018 تطبيق برامج استثمارية معتبرة، وهذا بفعل توفر جملة من العوامل المساعدة واعتماد عدد من الآليات سمحت بتحقيق نتائج محددة. إلا أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات عاد للتأثر ثانية جراء انخفاض أسعار هذه المواد.

أ - العوامل المساعدة على تطبيق برامج استثمارية طموحة خلال الفترة 2001 - 2018

شهدت الفترة 2001 – 2018 توفر جملة من العوامل التي ساعدت على تطبيق برامج استثمارية طموحة.من جهة، تميز الوضع الأمني للجزائر باستقرار نسبي، هذا إلى جانب اعتدال المناخ وسقوط الأمطار الموسمية. ومن جهة أخرى تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية.

ب- الآليات المعتمدة لتطبيق البرامج الاستثمارية في الجزائر خلال المدة 2001 - 2018

اعتمدت الجزائر في تنشيط الاستثمار خلال المدة 2001 - 2018 أربعة برامج تنموية خماسية تستهدف كل مناحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي بنسب متفاوتة، وسياسة مالية ونقدية توسعية مع أغلفة مالية تجاوز مجموعها ثمان مائة (800) مليار دولار أمريكي، أكثر من 70 % منها تأتي من مصادر الطاقة.

جدول (11) : حسب مصدر رؤوس الأموال للمدة 2002 - 2012

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية مليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	31.594	99	1.743.783	68	256.156	86
الاستثمارات الأجنبية	410	01	803.057	32	42.959	14
المجموع	32.004	100	2.546.840	100	299.115	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،(التقرير السنوي 2013) موقع www.andi.dz، بتاريخ 2019/03/21، الساعة 19.10

لعل أهم ملاحظة يمكن استنتاجها من خلال الجدول السابق، هي النسبة الضئيلة التي تحتلها الاستثمارات الأجنبية التي لا تتعدى (0) % مما يفسر عدم جاذبية مناخ الاستثمار الجزائري، كونه يعاني من البيروقراطية الإدارية وعدم استقرار التشريعات المتعلقة به. انعكس ذلك على المساهمة الضعيفة لمناصب الشغل أيضا، على الرغم من البحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها خزينة الدولة آنذاك وارتفاع الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة.

جدول (12): تطور الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة للمدة 2001 - 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي (مليار$)	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطي(مليار$)	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22	190.66

المصدر: - الجمهورية الجزائرية، البنك المركزي،(التقارير السنوية 2005،2008، 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، الجزائر العاصمة .

في اعتقادي أن هذه المدة كانت من أهم الفرص التي ضاعت بلا رجعة، في حق التنمية المستدامة،إذ كان الواجب يقتضي إنشاء صناديق سيادية للاستثمار خارج الحدود الجزائرية، خاصة وأن أوروبا الجنوبية (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان) كانت تمر بأزمة اقتصادية خانقة، وهي بالمناسبة فرصة للاستثمار في مختلف القطاعات، تجني من ورائها الجزائر خبرة التكوين ونقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الناتج الداخلي الخام.على عكس هذا التصور، كانت الفوائض المالية الناجمة عن الجباية البترولية توجه إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي استعمل في مواجهة الديون العمومية، وضبط الميزانية وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

ج ـ النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحققة من طرف الجزائر للمدة 2001 - 2012

بغض النظر عن الإنجازات المتحققة في كثير من فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، استطاعت الجزائر تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية،نتيجة الارتفاع المحسوس للعوائد النفطية وهو ما أدى إلى تقليص نسبة البطالة والمديونية الخارجية والحفاظ على معدل نمو اقتصادي أكبر من 3% كمتوسط، فضلا عن الفائض في ميزان المدفوعات الذي بلغ 0.7 مليار دولار مع نهاية 2012، مع الاحتفاظ باحتياطي من العملة الصعبة قدر ب 190.66 مليار دولار أمريكي.

جدول (13): تطور نسبة البطالة في الجزائر للمدة 2001 – 2012.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البطالة %	13.8	11.3	10.3	10.0	7.3	11.0

المصدر: عنابي ساسية وسريدي سمية، تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 15

تقلصت فجوة البطالة بشكل كبير، مما يفسر ثراء البرامج التنموية، وارتفاع معدل الاستثمار العمومي في الهياكل القاعدية، والمساعدة على إنشاء المؤسسات لتطوير مناخ الأعمال المرتبطة بالقطاع الخاص، وبرامج التشغيل المختلفة الصيغ .

وعلى الرغم من ارتفاع حصص الواردات من عام إلى آخر، لتموين السوق الاستهلاكي وتمويل مختلف القطاعات بالتجهيزات الضرورية وخدمات الدراسات الفنية، والتحويلات الاجتماعية لدعم الفئات الهشة من المجتمع، تبقى السياسة النقدية والمالية متحكم فيها إلى حد بعيد، مما انعكس إيجابا على مستويات التضخم كما يوضحها الجدول الموالي.

جدول (14) : تطور معدل التضخم في الجزائر للمدة 2001 - 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم %	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.8

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصائيات،(تقرير سنة 2013)، ص 24.

من الجدول نستنتج بأن متوسط نسبة التضخم للمدة (2001 – 2012) بلغ 4.10 % وهي نسبة متوقعة نظرا للتضخم الوافد من أسعار الواردات والإنفاق الحكومي المتزايد.

حتى سعر صرف الدينار استعاد عافيته نحو الاستقرار، بعد ما سجل 77.2647دج / للدولار الواحد سنة 2001 ليسجل 77.5519 دج / للدولار الواحد سنة 2012 وذلك بفعل ارتفاع الاتجاه العام لاحتياطي الصرف من جهة، والتحكم في تسيير السياسة النقدية والمالية إلى حد ما من جهة ثانية.

غير أن الذي لم يكن مقبولا طوال الفترة، هو معدل النمو الاقتصادي المسجل، والذي لا يتناسب على الإطلاق مع حجم الأموال التي ضخت في الاقتصاد الوطني، بل حتى النمو خارج قطاع المحروقات ضل محتشما للغاية، إذ لم يتعدى 6% في المتوسط، ما عدا سنة 2009 التي سجل فيها معدل 10.5% خاصة في الصناعة، ومتذبذبا في الفلاحة.

جدول (15): تطور معدل النمو الاقتصادي للمدة 2001 - 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. النمو الاقتصادي %	2.6	4.7	6.8	5.2	5.1	2.0
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م. النمو الاقتصادي %	3.0	2.4	2.4	3.3	2.5	2.7

المصدر: الجمهورية الجزائرية البنك المركزي، (تقارير 2003 – 2012 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر)

كما أن هذا التطور الإيجابي رغم محدوديته يبقى معلولا إلى درجة الارتباط التام بمتغير واحد مستقل (البترول) لا يمكن للدولة التحكم في أسعاره بأي حال من الأحوال. وعليه، فإن هذا الاستقرار هو مرحلة لدورة قادمة، إذ كلما تغير سعر الطاقة نحو الانخفاض ينسحب أثره على كل المؤشرات التي أنجزت بنفس الاتجاه. وعلى هذا الأساس يمكن عد المدة (2001 –2012) التي مرت بالجزائر من الفرص الذهبية النادرة في مسيرة التنمية الجزائرية، من أجل تحقيق قفزة نوعية في إنتاج القيمة المضافة وتثمين الموارد البشرية، وإرساء الشفافية والحكامة، والعمل وفق رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تساعد الاقتصاد الوطني على تجنب الصدمات الداخلية والخارجية، غير أن الواقع كان لا يتجاوز الشعارات، بل المفاجئة كانت في ارتفاع معدلات الفساد والجريمة، وهيمنة السلطة التنفيذية على كل القرارات المصيرية للاقتصاد الوطني.

د ـ ظهور الأزمة الاقتصادية من جديد: 2013 - 2018

شهد الاقتصاد الجزائري خلال المدة 2013 – 2018 ظهور بوادر أزمة جديدة نتيجة تضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية، أفضت في النهاية إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية.

1 ــ المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري للمدة 2013 - 2018

يتمثل المتغير الداخلي في بداية انخفاض مستوى حجم إنتاج البترول منذ سنة 2006 بشكل مستمر، ثم جاءت عملية 16 جانفي 2013 بتقنتورين (عين أمناص ولاية إليزي) الإرهابية وما تبعها من آثار تحرير الرهائن، والتي كانت سببا في ذهاب الشركات الأجنبية من الجزائر، وعدم رغبتها للمشاركة في المناقصات الدولية التي طرحتها الجزائر، حيث فشلت أربع مناقصات دولية للتنقيب مع نهاية أكتوبر 2014، ماعدا قبول أربع عقود من ضمن 35 مساحة منجمية تضمنتها المناقصة الرابعة.

أما العامل الخارجي فقد تمثل في اكتشاف الغاز الصخري، وإعلان أمريكا الشمالية عن قربها من الاكتفاء الذاتي والذهاب نحو تصدير الفائض. تزامن هذا الأمر مع الركود الاقتصادي الذي أصاب معظم البلدان الصاعدة، مثل الصين والهند، ناهيك عن استفحال الأزمة العالمية لتسجل انكماشا في الاتحاد الأوروبي واليابان وبلدان أخرى. أثناء هذه المدة، كان عرض البترول في السوق الدولي يفوق الطلب بأكثر من 02 مليون برميل يوميا. هذه العوامل كلها وغيرها من العوامل السياسية والمضاربة ساهمت في انخفاض أسعار البترول. وهكذا شهدت أسعار الطاقة تراجعا وبصفة مستمرة منذ صائفة 2014 أين سجلت خسارة تفوق 20 % مع نهاية العام مسببة دعرا عالميا خاصة في أوساط البلدان المنتجة[2].

2 ــ تراجع المؤشرات الاقتصادية بالجزائر للمدة 2013 - 2018

شهدت المؤشرات الاقتصادية بالجزائر تراجعا ملحوظا، بعد تراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. بداية من السداسي الثاني لسنة 2014. هذا التقهقر يبقى مستمرا بحكم ارتباط تمويل التنمية بعائدات المحروقات التي تسجل في أحسن الأحوال 95 % من إجمالي العائدات.

جدول (16): تطور سعر البرميل للبترول الخام (برانت) في الأسواق العالمية

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019	*2020
$/برميل	108.7	53.0	52.8	44.8	50.8	50.0	55.0	55.0

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية الجزائرية، (مشروع قانون المالية لسنة 2019)، ص 44 .* تقديرات أولية

إن أهم نتيجة نأخذها من الجدول، هي تدهور أسعار النفط بأكثر من 50 % مقارنة بالسعر المتوسط لسنة 2013.

هذا الانهيار انسحب على كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بفعل شح التمويل للبرامج المسطرة، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية كان أهمها.

1 – التقليص في المشاريع إلى حدود 50 % الممولة من قبل خزينة الدولة.

2 – توسيع وعاء الجباية وإبداء رقابة صارمة على مدا خيل المؤسسات والأفراد.

3 – اللجوء إلى طبع النقود من خلال استحداث المادة القانونية 45 مكرر من الأمر رقم 11/11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 10/17 المؤرخ في 10/11 /2017.

مفاد هذه المادة هو: أن يقوم البنك المركزي ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر لسندات الخزينة من أجل المساهمة في ثلاثة عمليات.

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

مما يعني، أي أن البنك المركزي يشتري سندات الخزينة ويطبع مقابلها أوراق نقدية، حسب احتياجات الخزينة التي نكتشفها في الجدول الاتي.

جدول (17):احتياجات الخزينة للمدة 2017 – 2019

السنة	2017	2018	2019
الاحتياج (مليار دج)	570	1815	580

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية،(قانون المالية لسنة 2017)، ص 52

هذه المدة الاستثنائية (5 سنوات)، تعد كحد أقصى لاستعادة توازنات الخزينة العمومية وتوازن ميزان المدفوعات.

وللعلم، فإن اللجوء إلى المديونية الخارجية يعد خط أحمر بالنسبة لرئيس الجمهورية، بعدما لجأ إلى تسديدها في أواخر سنة 2006 بالكامل والتي كانت تقدر ب خمس وعشرون (25) مليار دولار أمريكي.

[2] تقرير البنك المركزي الجزائري، 2014

كما أن صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ في سنة 2000 بات خاويا منذ 2017، وأن الاحتياطي من العملة الصعبة بدأ يتناقص سنة بعد أخرى، بسبب تغطية الواردات من السلع والخدمات .هذه الأسباب كانت كافية لدفع الحكومة إلى آلية طبع النقود.

جدول (18) : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمدة 2015 - 2020

السنة	2015	2016	2017	2018	*2019	*2020
النمو الاقتصادي %	3.7	3.3	2.2	4.0	3.8	3.8
معدل الصرف: دج/ $	100.5	109.5	111.0	115.0	115.0	115.0
الرصيد الإجمالي للخزينة / ن د خ %	19-	17.5-	5.6-	9.4-	2.7-	0.2-
التضخم %	4.8	6.4	5.5	5.5	4.5	3.9
البطالة %	11.58	10.5	11.7	11.10	11.0	11.0
تآكل الاحتياطي من العملة الصعبة (مليار $)	144.1	114.1	108	85.2	62.0	47.8

المصدر: الجمهورية الجزائرية مشروع قانون المالية لسنة 2019، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 – 46، * تقديرات أولية

وهي كما تلاحظ كلها مؤشرات تبعث على القلق، مما آلت إليه أوضاع الاقتصاد الوطني جراء عدم قدرته على النهوض وبناء مقومات تطوره تفاديا لتكرار مثل هذه الدورات من التعثر، إذ كلما تدهورت أسعار البترول أصيب النشاط الاقتصادي بالشلل.

هذا القلق تعزز أكثر في ظل الوضع السياسي الذي آلت إليه البلاد، مع مطالب الحراك الشعبي واستقالة رئيس الجمهورية[3] والحاجة إلى مرحلة انتقالية لتعزيز دور المؤسسات والذهاب نحو وضع برامج إصلاحية تعزز دور المؤسسات على مختلف الأصعدة.

خلاصة النموذج التنموي الثاني المعتمد من طرف الجزائر

يسمح تحليل النموذج التنموي الثاني المعتمد من طرف الجزائر باستخلاص النتائج الاتية:

- زيادة الإنفاق الحكومي قابله انخفاض في إنتاج النفط وفي سعره الدولي، وضعف نمو الاستثمار الخاص في ظل استمرار الاحتجاجات وضعف الثقة، والعودة إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض القدرة التنافسية وتزايد العجز الحكومي.
- هذا يمثل عبئ على الآفاق الاقتصادية، ومن ثم ميزان المخاطر يميل نحو الجانب السلبي نتيجة تباطؤ الإصلاحات.
- مرت 20 سنة كمحاولة للتنمية بغلاف مالي فاق 800 مليار دولار أمريكي، جنينا معدل نمو اقتصادي لا يتجاوز 3.0 % في المتوسط، لم نتمكن بعد من الإقلاع.

الأسباب: نمط النمو القائم على النفقات العمومية المدعمة بالصناعة النفطية، مما يعني أن الثروة النفطية يتقاسمها كل من الدعم والتشغيل في الوظيفة العمومية، وهي السبب في ضعف الإنتاج.

[3] قدم رئيس الجمهورية استقالته يوم 02 /2019/04

المحور الثالث/ الحلول الممكنة لخروج الاقتصاد الجزائري من حالة الأزمة

إن نتائج الاقتصاد الجزائري تثير مخاوف بالنسبة للمستقبل. فمعدل البطالة يميل إلى الارتفاع، والإقرار في مشروع قانون المالية لسنة 2017 عبر المادة 45 مكرر بالترخيص للتمويل عن طريق الإصدار النقدي من أجل إنجاز الاستثمارات لمختلف المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، واستثمارات التجهيزات العمومية، وهي بالمناسبة عودة صريحة للاستدانة الداخلية.

الفرع الأول: الحلول الاقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية بالجزائر

كتب ابن خلدون في مقدمته أن "الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب، وجعل له قيما، وهو الملك"... هذه شروط التنمية حسب ابن خلدون هي التي أنقدت مصر من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية أيام العزيز، حينما قال ليوسف عليه السلام "قال إنك اليوم لدينا مكين أمين" فقال له يوسف "قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم". (سورة يوسف الآيتين: 54، 55)

ويتفق الاقتصاديون على أن التقدم الاقتصادي يتوقف على توفر المورد البشري الفعال، الموارد الطبيعية، التكوين الرأسمالي (آلات، مصانع، طرق، مساكن ...الخ) والتكنولوجيا (العلم، الهندسة، الإدارة، المجازفة الرأسمالية). وتحتاج هذه الشروط باستمرار إلى توازن وصيانة وتحكم . وأن أي خلل في واحد منها يفقد الاقتصاد حيويته.

في حالة الجزائر نجد أن الإفراط في الإنفاق العمومي، وعدم التحكم في ترشيد النفقات، ومحاربة الفساد، والتهرب الضريبي، واستنزاف لثروة البلاد عبر التهريب الحدودي (شرقا وغربا وجنوبا) وغياب شبه تام لمنظومة جمركية صارمة في تطبيق القانون، وعجز السلطة النقدية في بعث النمو ومحاربة التضخم، وإصلاح السوق الموازي، وعدالة فقدت هيبتها في التقاضي ...الخ. هي كلها عوامل تنم عن غياب إستراتيجية تنموية شاملة، وبالمقابل تعكس مدى هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، وفشل مريع للقائمين على تسيير دواليب الحكم، وعقم بات أكيدا في صناعة قرارات تتناسب مع حجم الجزائر.

الفرع الثاني: الحلول السياسية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية بالجزائر

لا بد للجزائر من تطبيق إصلاحات سياسية تعيد الاعتبار إلى السلطة التشريعية والقضائية، والتعامل مع المعارضة باعتبارها شريك في التنمية.

إن تأجيل الإصلاحات سيضطر البلد إن آجلا أم عاجلا إلى تطبيق تصحيحات عنيفة ومكلفة، الجزائر هي في غنى عنها.

الخاتمة

ما يقارب من سبع وخمسون (57) سنة انقضت بلا رجعة، كمدة زمنية سجلت فيها الجزائر محاولتين من أجل تنمية مستدامة، إذ استغرقت الأولى ستة وعشرون(26) سنة كانت حافلة بالانجازات على مختلف الأصعدة، يكفي أنها تحررت من الوصاية الأجنبية بتأميم البترول والغاز، واستثمرت في التعليم والتكوين كما استثمرت في البنى الأساسية، على قاعدة الصناعات المصنعة، بل كانت مرشحة لأن تحقق طفرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن النموذج الاشتراكي كان عائقا، كونه تحول إلى ايدولوجيا تمارس بدلا من كونه أداة اقتصادية وإدارية .إضافة إلى ذلك الثقافة الفرنسية ومصالحها الاقتصادية والتي تتعارض جملة وتفصيلا مع نموذج التنمية،هذا التعارض كان يمارس على أكثر من صعيد،في بلد خرج من استعمار دام 132 سنة . أجهضت محاولة التنمية وبكلفة عالية تحملها المواطن الجزائري.

تأتي المحاولة التنموية الثانية كنتيجة حتمية، ويبدأ معها الانتقال من النقيض إلى النقيض (التشريع، الآليات، الثقافة، الممارسة ...الخ) وفي مرحلة من أدق وأخطر المراحل التي شهد تها الجزائر[4]، إذ فرض على الجزائر برنامج إصلاحي من قبل الصندوق والبنك الدوليين للتحول نهائيا إلى اقتصاد السوق.

اعتقد أن أفضل فرصة كانت متاحة لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر، هي المدة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2014، إذ صاحبتها جملة من العوامل المساعدة على النهوض بالتنمية (استقرار أمني، ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة، إمطار موسمية، طاقات بشرية مؤهلة ...الخ)، ومع هذا كانت النتائج مخيبة للآمال،على الرغم من الانجازات المحققة.

لذلك كان حكمنا على المحاولة الثانية بالفشل حتى الآن لأسباب تعرضنا لها في صلب البحث، نأمل أن يستدرك القائمون على إنتاج القرار الاقتصادي بإعادة النظر في برامج الإصلاح ووضع إستراتجية محددة الأهداف والوسائل، حتى تتمكن الجزائر من النهوض وهو ممكن، لأنها تزخر بكل مقومات النهوض.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، لم يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما كان متوقع ولكن مع هذا استطاع أن يضع حدا نهائيا للهيمنة الاستعمارية، ويوقف توسع الأمية ويقلص من فجوة الفقر ويبني مرجعية التخطيط باعتباره آلية أو منظومة لتشغيل الاقتصاد الوطني. لذلك نقول بأن هذه الفرضية 50 % منها صحيحة والباقي خاطئة.

الفرضية الثانية : إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، شاهدناها في التجربة التنموية الأولى، كما شاهدناها في التجربة الثانية حينما غيرت الجزائر الوجهة بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين، أما الأولى فقد ازداد الوضع تفاقما، مما أدى إلى انفجار الوضع الاجتماعي سنة 1988 وتعديل الدستور وإلغاء احتكار التجارة الخارجية وفتح المجال إلى التعددية السياسية...الخ.

أما إعادة الهيكلة في المحاولة التنموية الثانية فقد حققت جزء كبير من أهدافها لأنها توافقت زمنيا مع ارتفاع أسعار المحروقات وهطول الأمطار واستقرار سياسي وأمني وتحسن في مناخ الأعمال وضخ أغلفة مالية ضخمة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك نقول بأن هذه الفرضية كسابقتها جزء منها غير صحيح والباقي صحيحة.

الفرضية الثالثة:غير صحيحة بالمرة. إذ شهدت المدة 2000 – 2018 أربعة برامج تنموية خماسية بأغلفة مالية، تفوق في مجموعها 800 مليار دولار أمريكي، غير أن ما تصدره الجزائر من منتجات وخدمات خارج المحروقات لا يتعدى في أحسن الأحوال عتبة 3 % بمعنى أن إيرادات الدولة من العملة الصعبة تتخطى أحيانا 97 % وهذا ما يفسر التبعية المطلقة للمحروقات في تمويل التنمية.

نتائج البحث: هي كثيرة، نسجل أهمها على النحو الاتي.

1 – النموذج التنموي الاشتراكي لم يكن خيارا حينها، بقدر ما كان نتيجة حتمية أملتها ظروف التحرير والنظام الدولي الذي كان يتميز بثنائية القطب.

2 – تبني النظام الاشتراكي كآلية وكمنهج إيديولوجي على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، جعله غير قادر على امتصاص المقاومة الليبرالية داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى ثقافة وهوية المجتمع الجزائري.

3 – الاعتماد على الديون الخارجية في تمويل التنمية للنموذج الأول، أفقد الاقتصاد الوطني قوة الصمود مع نهاية سبعينيات القرن الماضي.

4 – تقلبات أسعار النفط والاعتماد شبه الكلي على تمويل التنمية من عائدات المحروقات، ساعد كثيرا على تلقي صدمات دورية تؤثر على كل مؤشرات التنمية.

5 – فشل كل الحكومات المتعاقبة منذ 1963الى اليوم في جعل القطاعات المنتجة بديلا حقيقيا في كونها مصدرا هاما في تمويل التنمية بدل الريع البترولي.

[4]فترة التسعينيات من القرن الماضي، تسمى عندنا بالعشرية السوداء لما آلت إليه البلاد أنداك من حرب أهلية تسبب فيها السياسيون

6 – ظاهرة الفساد المالي والإداري والسياسي كانت ولا زالت من العوامل الكابحة لتحرير الاقتصاد الوطني.
7 – كل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية التي مر بها الاقتصاد الوطني لم ترقى إلى مستوى يبرز إرادة سياسية حقيقية عازمة وحازمة تتجاوز أسباب فشلنا في التنمية.

التوصيات:

1 – وضع إستراتجية إصلاحية تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من خلال ندوة وطنية مفتوحة لكل الفعاليات من الكفاءات المتخصصة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية.
2 – أولوية التنمية للقطاعات المنتجة دون غيرها، وأن نصدر البترول والغاز بالقدر الذي يكفي تمويل البرامج التنموية فقط.
3 – فتح المجال أمام القطاع الخاص ليكون هو المحرك الأساسي للتنمية بدل النفقات العمومية.
4 – تفعيل دور القانون فوق الجميع، والعدالة لكل مظلوم والشفافية في المعاملات.

مراجع البحث:

1 - علي محيي الدين القره داغي، التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي ـ الشروط والتحديات
2 - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ـ الواقع والآفاق ـ مركز البصيرة للدراسات والبحوث التعليمية، القبة، الجزائر .2011
3 - بنك الجزائر جانفي 1990، 2000، 2015 .
4 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي .1997
5 - وزارة المالية .1997
6 - عبد الحميد براهيمي، وزير الخارجية الأسبق في الحكومة الجزائرية. (1980 ـ 1988) برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة.09 أكتوبر .2009
7 - صندوق النقد الدولي، تقرير حول الجزائر، مارس (2003، 2015)، مايو .2015
8 - مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة .2014
9- وزارة المالية، مشروع قانون المالية، 2014، 2015، 2016، 2017.
10 - الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر .2015
11 - التقرير السنوي لمنظمة أوبك، السياسة النقدية وأثرها على السوق النفطي، جانفي .2015
12- www.douane.gov.dz
13 – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع www.andi.dz
14 - عنابي ساسية وسريدي سمية، تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر
15 - وزارة المالية الجزائرية، مشروع قانون المالية لسنة 2019

Algeria between two attempts for development: conditions of success and reasons for failure

Abstract

Two attempts for development, which the Algerian state wanted to eliminate all the remnants of the French destruction, poverty, ignorance, diseases and deprivation of the most basic necessities of life, and worked hard to be a state that has a place in the ranks of the emerging countries at least, because of what God gave it from materials, financial resources and geostrategic location, which is less in the world, for its geographical area, its natural diversity, advanced ranking in terms of its most important resources, and history of struggle, which became a model for many countries that have taken their independence.

The development process, which has been more than half a century, has been considered as the independence of 1962 and the economic and social reality that it is living today.

These fundamental reasons are2 sufficient to provoke us by presenting the problem of research on study to determine the conditions for the success of development on the one hand, and the reasons for failure on the other.

Keywords: **development, conditions of success, causes of failure, development programs, crisis, Algerian economy.**